توهم من أجله ، أن البين تهيبه مستدعيًا بكاءه وموجبًا أن ينهمل دمعه ، فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس إلا ليذكر همـلان الدمع وأن يوفق بينـهمـا ، وكـذلك الحكم في الأول . فـالقول بأن العـطف كان على (تـولوا بغتـة) لا يعني أن العطف عليه وحـده مقطوعًا عما بعـده ، بل العطف عليه مضـمومًا إليه ما بعده إلى آخره [١] .

وطبيـعة التـضام في الفـصل والوصل تتشابه مع جـملة الشرط ، بـل إن تركيب جملة الشرط مع الجزاء يمكن أن يـكون أصلا نعتـد به هنا ؛ ذلك أننا نرى جملـتين قد عطفت إحـداهما على الأخرى ثـم نجعلهمـا بمجمـوعهـما شرطًا كـقـوله تـعـالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ فالشرط في مجمـوع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد ، ولا في واحدة دون الأخرى [٢].

وتركيب جملة الشرط يقتـضي وجود جـملتين بينهما عـلاقة مـفادة من الأداة المزروعة في التركيب ، فـ (لما) – عند سيبويه – حرف يفيد الوجوب للوجـوب فنقول : لما قـام زيد قام عـمرو ، فـدلَّت على وجوب قـيام عـمرو لوجـوب قيـام زيد ، أما (لو ، ولولا) فتقـتضـيان جـملتين ، تمتنع إحداهـما لامتنـاع الأخرى بعد (لو) ، وتمـتنع إحداهمـا لوجود الأخرى بـعد (لولا) ، وكذلك الأمر بالنسبة لبقـية الأدوات ، حيث تربط الجملة التالية وتمدها إلى سابقتها عن طريق الدلالة المرتبطة بها معجميا [٣].

كمـا أن طبيعة السـياق قد تجـعل من التراكيب ذات طبيـعة شرطية ترتبط فيـها الجملـتان في حركـة رأسية أيضًا ، كـما في الأمر والـنَّهي والاستفـهام

---

(١) الجرجاني : دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ . (٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨ ، والرازي : نهاية الإيجاز ، ص ١٣٥ . (٣) التنوخي : الأقصى القريب ، ص ٨ ، ٩ .